

## الفصل الخامس

# العموميات الخلاقة كحل قابل للحياة بين الدراسات الأكاديمية والاختبار أمام المحاكم

أولاً : العموميات الخلاقة كحل قابل للحياة:

١/١ - مقدمة عن أهمية العموميات الخلاقة:

لقد كان للتكنولوجيا الرقمية أثرها الواضح والمعقد على قانون حق التأليف، وظهر الصراع بين الحاصلين على حق التأليف، الذين يطمحون إلى وضع آليات عنيفة أو شديدة لإنفاذ حق التأليف، بإيعاز من الشركات المتعددة الجنسية، بما يحمله ذلك من تهديد لمجتمع المستخدمين، الذين يرون أهمية كبرى للصالح العام؛ لإتاحة واستخدام الأعمال الفكرية والأدبية والعلمية.

وتحاول الدراسة التي بين أيدينا التعرف على دور العموميات الخلاقة (C.C.) (Creative Commons) كحل قابل للحياة Viable، وهو حق التأليف عن طريق الرخص في العصر الرقمي، دون المساس بحق المجتمع في الاستفادة من أعمال المبدعين؛ لضمان استمرار تطوير المجتمع في مستوياته المحلية والعالمية.

وتتناول الدراسة أهمية التراخيص في عصر الرقمية؛ حيث يعرف الترخيص بأنه وثيقة ورقية أو الكترونية تبرم بين جهتين أو أكثر، وتسمح باستخدام المراجع الذكية التي تملكها إحدى الجهات، بواسطة جهة أخرى أو أكثر لفترة محدودة من الزمن؛ أي إن الترخيص يسمح بإعطاء الموافقة من قبل مالك الحقوق للمستخدمين، أي للمكتبات باستخدام المعلومات التي تكون بحوزة مالك الحقوق (Fowler, D 2005 : 178).

هذا والترخيص ينظم العلاقة بين الناشرين (ومن في حكمهم) وبين المكتبات، بما ينسجم مع قانون حقوق النشر ويعززها؛ حيث يركز النشر التقليدي على المستفيد (المكتبات)، بينما يركز النشر الرقمي أكثر على الناشرين (ومن في حكمهم). وعلى كل حال، فإن نقاط الخلاف تتركز أساساً حول ثلاثة أمور، وهي:

- الإعارة بين المكتبات.
- حق الدخول الدائم أو المستمر.
- حق التخزين الأرشيفي Archival rights.

فالمكتبات تصر على خدمة الإعارة المتبادلة (ولو في محيط جغرافي معين) وعلى حق الاستخدام الدائم للمنشورات الرقمية؛ لإمكانية استمرار تقديم الخدمة (Collins, M. 2008 : 275).

وقد بدأت جمعية الناشرين البريطانيين بوضع نماذج أكثر ملاءمة للجميع؛ أي للناشرين والمكتبات والمستفيدين، بالتعاون بينها وبين عدد من المؤسسات المعنية الأخرى، وكان أشهر هذه النماذج ترخيص المكتبات (LIBLICENCE)، وهو ترخيص نموذجي معياري يوقع بين الناشرين والمكتبات الجامعية والناشرين والمكتبات بخصوص المعلومات الرقمية، وجرى اعتماده أول الأمر بين المكتبات الجامعية والناشرين الأكاديميين، بدعم من مجلس مصادر المكتبات والمعلومات Council on Information and library Resources، وكذلك من قبله مع اتحاد المكتبات الرقمية Digital Library federation، ومن قبل مكتبة جامعة ييل في أمريكا Yale University library، وموافقة عديد من المكتبيين العاملين في المكتبات الجامعية، ومن رجال القانون، وممثلين عن الجامعات ومنظمات الناشرين الأكاديميين، ويقع نموذج الترخيص هذا في صفحة واحدة، ترضى مواده جميع الأطراف، مع إمكانية اعتماده أساساً لترخيصات مستقبلية أخرى (Grogg, J. : 278).

#### ٢/١ - عن منظمة العموميات الخلافة وكيفية الحصول على الرخصة:

تعتبر العموميات الخلافة منظمة غير ربحية ومكانها في سان فرانسيسكو بأمريكا، ويتركز عملها في توسيع الحصول على الأعمال الخلافة (أي الابتكارية) للأخريين

اعتماداً على القانون والمشاركة، وقد استطاعت المنظمة إصدار عدة رخص لحق التأليف المعروفة برخص العموميات الخلاقة المجانية للجمهور، وتسمح هذه الرخص للمبدع بالحقوق التي يحتفظ بها لنفسه، والحقوق التي يتنازل عنها Waive لفائدة المتلقين أو غيرهم من المبدعين.

وهناك صفحة واحدة تشرح لنا هذه الحقوق بواسطة الرموز المرئية المصاحبة؛ حيث توضح خصائص كل رخصة من رخص العموميات الخلاقة؛ لأنها تميز كل رخصة من رخص العموميات الخلاقة عن الصيغة التقليدية، وهي "جميع الحقوق محفوظة" لحق التأليف؛ أي إن العموميات الخلاقة قد أنشئت لخلق نموذج أكثر مرونة لحق التأليف، وهي بذلك تحل محل الجملة السائدة سابقاً، وهي "جميع الحقوق محفوظة" وتقدم بدلاً منها عبارة "بعض الحقوق محفوظة".

وتعتبر موسوعة ويكيبيديا Wikipedia واحدة من المشروعات المهمة المعتمدة على الويب Web، باستخدام إحدى هذه الرخص.

ولقد تأسست هذه المنظمة (C.C.) عام ٢٠٠١ بواسطة كل من لورنس ليزج<sup>(١)</sup> Lawrence Lessig وهال أبلسون Hal Abelson وإريك النريد (Eric Eldred the public domain, 2010) بدعم من مركز النطاق العام Center for the public domain، وقد صدرت أول مجموعة من رخص حق التأليف بهذه الطريقة في ديسمبر ٢٠٠٢ (history of C.C. 2009)، وفي عام ٢٠٠٨ كان هناك حوالي (١٣٠) مليون عمل، تم ترخيصها تحت العموميات الخلاقة.

وهناك بعض المصادر التي تشير إلى أن هناك (٣٥٠) مليون عمل ابتكارى قد تبنى رخص C.C. في عدد (٥٢) دولة وبعضها باللغة العربية.

<http://wiki.creativecommons.org/metricslastlastaccess20february2010>

<sup>(١)</sup> يعمل لورنس ليزج أستاذاً للقانون بجامعة ستانفورد بأمريكا Stanford، وإذا ما رغب المبدع فى إخضاع عمله لشروط وقواعد العموميات الخلاقة (C.C.org)، فما عليه إلا أن يذهب لموقع الويب الخاص بالعموميات الخلاقة (C.C.org)، وأن يقوم بالاختيار من بين البدائل المتاحة بواسطة تكة الفأرة C.C.org/ticence/ وفى هذه الحالة ستظهر عدة خطوط من كود الحاسب الآلى، والتي يمكن أن ينسخها المؤلف ويطبعاها في موقع الويب الخاص به، ويمكن للزائرين الاطلاع عليها والشروط التفصيلية للرخصة الممنوحة له، مع ملخص لها (Kim. Minjeorg, 2007).

## ٣/١ - دور العموميات الخلافة في دعم حركة الوصول الحر:

في دراسة الباحثة د. بوعنافة سعاد عن دور العموميات الخلافة في دعم حركة الوصول الحر في الوطن العربي، توصلت إلى أن هناك علاقة طبيعية بين نظام الوصول الحر والعموميات الخلافة، كوسيلة جديدة تساعد المبدعين على حماية مؤلفاتهم ونشرها في الوسط الرقمي، بعد أن كان المبدع محصوراً بين خيارين فقط، إما نشر إبداعه باستخدام قانون "جميع الحقوق محفوظة" الذي يستأثر به الناشر، أو وضعها في "النطاق العام" الذي لا يحفظ له فيه أي حقوق، فقد قسمت دراستها إلى قسمين رئيسيين: يبحث الأول منهما في مفهوم العموميات الخلافة والوصول الحر للمعلومات من خلال الأدبيات السائدة حالياً، أما القسم الثاني فيوضح دور العموميات الخلافة - كنوع من الحماية للإبداع في الوسط الرقمي - في دعم حركة الوصول في الوطن العربي.

فالمطلوب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إقامة التوازن في حقوق النشر؛ لأنها ليست حقوق المؤلفين فحسب، بل هي في الوقت نفسه أيضاً حقوق الناس المنشورة من أجلهم أي حقوق المستفيدين منها، لذلك يجب إقامة توازن بين حقوق المؤلف والناشر وحقوق الجماهير العريضة من المواطنين المهتمين والمربين والباحثين، وضمان حقهم في الحصول على المعلومات بموجب اتفاقية بيرن الدولية. (عبد اللطيف الصوفي ٢٠٠٠م).

## (أ) ما المقصود بحركة الوصول الحر:

تدعو حركة الوصول الحر للمعلومات Open Access إلى إتاحة المحتوى المعلوماتي على شبكة الإنترنت بشكل حر ومجاني؛ لتحرير الباحثين والمكتبات من قيود الاشتراكات الباهظة في بوابات المعرفة وقواعد البيانات، فضلاً عن كسر احتكار الناشرين فيما يتعلق بتوزيع البحث والإنتاج العلمي؛ حيث يتيح للمؤلفين الاحتفاظ بحق النشر، ويتيح للباحثين فرص الوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها.

ويعتبر الوصول الحر Open Access نظاماً جديداً للاتصال العلمي، القوائم على إتاحة المعلومات الرقمية للباحثين بشكل حر، أي دون قيود مالية أو قانونية للحصول على ترخيص مسبق.

وجاء في مبادرة بودابست للإتاحة المفتوحة Budapest Open Access Initiative (2002): "أن نظام الوصول الحر إلى الإنتاج الفكري يعنى إتاحة ذلك الإنتاج للجمهور العام، وبذلك يصبح بإمكان أي مستفيد أن يقرأ النصوص الكاملة للمقالات وينزلها من الإنترنت ويستسخنها ويوزعها ويطبعتها، أو يبحث فيها أو عنها أو يستشهد بها أو يقوم بنكشيفها، أو يحولها إلى بيانات تتم معالجتها عن طريق برمجيات معينة، أو يستخدمها لأي غرض شرعي آخر، دون حواجز مالية أو قانونية أو فنية، باستثناء تلك المرتبطة باستخدام الإنترنت ذاتها. ولا يحد من استنساخ المقالة وتوزيعها سوى حق المؤلف في التحكم في شمولية العمل وحقه في الاعتراف به صاحباً له، أو يذكر اسمه عند الاستشهاد بذلك العمل. ويمثل ذلك حقوق التأليف والنشر الوحيدة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار". (يونس أحمد إسماعيل الشوابكة، ٢٠٠٩م).

هذا وتستند حركة الوصول الحر إلى مبادئ ثلاثة (موقع wikipedia.org)، وهي:

- الوصول: وصول المستفيدين إلى أكبر كمية ممكنة من المعلومات.
  - الديمومة: تدفق المعلومات الدائم للمستفيدين.
  - المجانية: عدم وجود أي رسوم مادية تحد من الوصول إلى المعلومات.
- ويرى أنصار حركة الوصول الحر أن هذا النظام غير التقليدي للاتصال العلمي سيحقق عدداً من المزايا والفوائد للباحثين، أهمها: (يونس أحمد إسماعيل الشوابكة، ٢٠٠٩م مرجع سابق).
- تسريع وتيرة البحث العلمي والتقني.
  - تقوية التواصل بين الباحثين من مختلف التوجهات، وكذا المعارف والأفكار في المجالات المختلفة.
  - وضع أسس للتواصل بين الشعوب، من خلال اقتسام باكورة البحث العلمي عن طريق المعرفة.

#### (ب) الوصول الحر وتنظيم حقوق المؤلفين:

هذا ويثير مبدأ الوصول الحر للمعلومات وحق المواطنين في المعلومات، عدداً من التساؤلات حول كيفية تنظيم حقوق المؤلفين على شبكة الإنترنت وانتقال المعلومات بسرعة هائلة؛ مما يطرح تحديات كبيرة وتساؤلات عديدة عن مدى كفاية القوانين

والاتفاقيات في هذا المجال. لقد ظهر في السنوات الأخيرة عديد من العقود والتراخيص كرد فعل على قانون جميع الحقوق محفوظة، Copyright؛ من أجل إيجاد نوع من التوازن بين الحماية المفرطة والإتاحة والمشاع العمومي (أي العموميات الخلاقة)، ولقد جاءت هذه التراخيص للحد من القيود المفروضة في مجال المعلومات الآلية؛ خاصة على البرامج المحسبة.

كما تتمثل عقود واتفاقيات ترخيص المحتويات الرقمية في اتفاق بين جهتين، يصف كل أوجه الاتفاق بينهما من حيث المستفيدين، والاستخدام، والشروط، والسعر، والمسؤولية القانونية، والتعهدات، ومن أهمها:

- العموميات الخلاقة Creative Commons (أو المشاع الإبداعي): التي تسمح بمقدار من الحريات يحدد المؤلف حجمها.
- حقوق متروكة Copyleft: وهي وسيلة عامة تجعل البرامج مجانية، بالإضافة إلى النسخ المختلفة لها والموسعة منها أيضاً.
- ملكية عامة Public Domain: تتيح اتفاقية الملكية العامة كافة الاستخدامات دون أي شروط.

وهذه التشريعات للعموميات الخلاقة معترف بها في معظم دول العالم، كما تم إدراجها في النظام القانوني لحوالي ٧٠ دولة، (Daniele Bourcier, 2009)؛ حيث إن خرقها يعاقب عليه القانون، مثلته مثل خرق حقوق أي من اتفاقيات الملكية الفكرية الأخرى. ومن بين الدول التي تعترف بهذه الاتفاقية: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإسبانيا، وكوريا، واليابان، والصين وفي العالم العربي كل من مصر والأردن. وقد بلغ حجم المواد المنشورة بواسطة هذه التراخيص عبر شبكة الإنترنت ١٣٠ مليون مادة، حتى تاريخ ١/٧/٢٠٠٨م.

#### ٤/١ - أهداف وتأثير العموميات الخلاقة:

توصف العموميات الخلاقة بأنها طبيعة حركة الحقوق المتروكة Copyleft، والتي تسعى لدعم بناء النطاق العام الأكثر ثراءً richer public domain عن طريق تقديم بديل للصيغة التقليدية "جميع الحقوق محفوظة لحق التأليف Copyright، واستبدالها ببعض الحقوق محفوظة.

(Broussard, Sharee : 2007)

لقد تبنى كل من دافيد بيري David Berry وجيلز موس Giles Moss العموميات الخلاقة؛ نظراً للاهتمام العام بقضية الملكية الفكرية والإسهام في إعادة التفكير بدور العموميات Commons في العصر المعلوماتي، فضلاً عن أن العموميات الخلاقة قد أعطت دعماً مؤسسياً وعملياً وقانونياً للأفراد والجماعات؛ بهدف تفعيل ووصل الثقافات بطريقة أكثر حرية. (Berry & Moss, 2005)

من أجل ذلك، فإن العموميات الخلاقة تعمل ضد ما تعتبره المنظمة ثقافة منع الإذن المسيطرة بطريقة متزايدة، وطبقاً لما يذهب إليه لورنس ليزج Lawrence Lessig مؤسس مشروع العموميات الخلاقة فإنها ثقافة مبتكرة، ذلك لأن الثقافة الحديثة - كما يراها ليزج - يسيطر عليها الموزعون التقليديون للمحتوى؛ للحفاظ وتقوية احتكاراتهم على المنتجات الثقافية كالموسيقى والسينما الشعبية. وإن العموميات الخلاقة يمكن أن تقدم البدائل لهذه القيود (Lessig, Lawrence, 2004).

#### ٥/١ - أهم التطورات التي مرت بها العموميات الخلاقة وشروط الاتفاقيات:

ذهبت الباحثة د. بوعنافة سعاد في دراستها عن هذه التطورات إلى أنه ظهرت عدة مشروعات ورخص جديدة، أشار إليها الباحث دانيال ديني (Danielle Dennie)

#### ١/٥/١ - أهم الشروط الموسوعة في الاتفاقيات كما يلي:

- المشروع الدولي للتراخيص "International Commons" الذي تديره كريستيان اشنيفلد "Christiane Asschenfeldt"، والذي يهدف إلى إعادة صياغة هذه التراخيص؛ من أجل تسهيل استعمالها بما يتناسب ومختلف الدول.
- التراخيص الخاصة أو ما يسمى بتراخيص العلوم "Science Commons"، التي تهتم بتعديل التراخيص؛ من أجل ضمان الوصول الحر وتشاطر المنشورات والمعلومات العلمية بين الباحثين. (Francis Andre, 2005).
- التراخيص المختارة "Sampling License"، وهي التي تستخدم جزءاً من العمل لبناء أعمال أخرى.
- ترخيص مؤسسي حق التأليف "License Copyright Founders"، الذي يخول للمبدعين ترك مؤلفاتهم للصالح العام بعد مضي ١٤ سنة، وفقاً لأول قانون أمريكي لحق المؤلف، وسميت بهذا الاسم اعترافاً بأول قانون أمريكي لحقوق التأليف، المعتمد في ١٧٩٠م.

٢/٥/١ - أما بالنسبة لأهم الشروط الموضوعية في الاتفاقيات، فقد جاءت كما يلي:

• النطاق العام أو الملكية العامة **Public Domain**:

تتيح هذه الاتفاقية كافة الاستخدامات دون أي شروط، وتتضمن ترخيص إعادة إنتاج العمل، مع التأكيد على توزيعه، وبنه، وتعديله أو استثماره لأي هدف كان، تجارياً أو غير تجارى.

• رد ونسبة العمل لمؤلفه **Attribution**:

• نفس الشروط **Share-Alike**:

بالإمكان إعادة توزيع العمل؛ شريطة الحفاظ على اتفاقية الترخيص الأصلية نفسها.

• غير تجارى **Non-Commercial**:

يحظر استخدام هذا العمل لأي غايات تجارية

• طبق الأصل **Non-Derivatives**:

يمكن استخدام العمل كما هو حرفياً، كما يحظر القيام بأى تعديل، أو تحويل أو تغيير فيه.

• المزج **Remix**:

يسمح هذا الترخيص بتغيير العمل، أو تعديله أو استخدامه في أعمال أخرى.

الاختيار **Sampling** :

يتيح هذا الترخيص للآخرين استخدام جزء من هذا العمل وبناء أعمال أخرى بالاعتماد عليه، كما يحظر نسخ العمل وتوزيعه بأكمله.

٣/٥/١ - وقد انبثق عن هذه الشروط جملة من التراخيص، أهمها ستة (٦): (موقع النسبة **Attribution**).

• النسبة - المشاركة بالمثل **Attribution Sharealike (CC-BY)**

• النسبة لا يسمح باستنطاق أعمال من المادة **Attribution No Derivatives (CC-BY-SA)**

- النسبة - لا استغلال تجارى Attribution Non-Commercial (CC-BY-NC)
- النسبة - لا استغلال تجارى - المشاركة بالمثل Attribution Non-Commercial Share Alike (CC-BY-NC-SA)
- النسبة - لا استغلال تجارى - لا اشتقاق Attribution Non-Commercial No Derivatives (CC-BY-NC-ND)

وهذا يقودنا إلى التعريف الأكثر تفصيلاً لهذه الرخص.

## ٦/١ - أنواع رخص العموميات الخلاقة:

ذهب كل من الباحثين مايروبيتل (Mayer & Bettel, 2009) إلى أن العموميات الخلاقة تشمل ستة أنواع رئيسية من الرخص، هي:

- تخصيص النسب (C.C. - BY - attribution).
- تخصيص المشاركة بالمثل (Share Alike (C.C. - BY - SA).
- تخصيص دون اشتقاقات (No Derivatives (C.C. - BY - ND).
- تخصيص غير تجارى (Non-Commercial (C.C. - BY - NC).
- تخصيص غير تجارى والمشاركة بالمثل (C.C. - BY - NC - SA).
- تخصيص غير تجارى دون اشتقاقات (C.C. - BY - NC - ND).

كما أن هناك أربعة حالات من تخصيص العموميات الخلاقة تتطلب التخصيص للمؤلف الأصلي: تخصيص المشاركة بالمثل (SA) / تسمح بالأعمال المقتبسة تحت نفس أو رخصة مثيلة / غير تجارية (NC)، وتتطلب ألا يستخدم في الأغراض التجارية / وأخيراً عدم وجود أعمال مقتبسة (ND) تسمح فقط للعمل الأصلي دون اقتباسات. (Mayer & Bettel).

هذا ويضيف الباحث كيم (Kim, Minjeong, 2007) إلى أن المجموعة الأولى من رخص حق التأليف لـ C.C. كانت تضم (١١) نوعاً من الرخص، والتي تجمع بين أربعة عناصر، ولكن الـ C.C. قد حدثت هذه الأشكال، وأضافت أنواعاً جديدة من الرخص، وخلاصة هذا كله أن رخص الـ C.C. تضم النسبة attribution أي أن يقوم الشخص المقتبس برد ما اقتبس، ونسبه للمؤلف الأول / غير التجارى Non-

Commercial / أعمال لا يتم الاقتباس منها / عناصر رخص المشاركة المتساوية مع الآخرين

(<http://creativecommons.org/about/licenses>)

وقد وضعت رخصة التخصيص العام بالخطأ منذ مايو ٢٠٠٤، أما التوليفات الستة للرخص الثلاث الباقية فهي كما يلي في الجدول التالي، الذي يلخص عناصر الرخص الأربع طبقاً لموقع الويب لـ C.C.

وصف عنصر الرخصة	عنصر الرخصة الشكل (الرمز)
تتيح للآخرين نسخ توزيع، عرض أو القيام بعملك الحاصل على حق التأليف والأعمال الاشتقاقية المعتمدة عليه، ولكن إذا كان ذلك يعطيك الثقة والمصادقية.	Logo License Element Attribution النسب
تتيح للآخرين نسخ، توزيع، عرض أو القيام بعملك والأعمال المشتقة المعتمدة عليه، ولكن ليس للأغراض التجارية.	Noncommercial غير التجاري
تتيح للآخرين النسخ والتوزيع والعرض والقيام بعملك فقط كلمة بكلمة Verbatim نسخ من أعمالك، وليس للأعمال المقتبسة المعتمدة عليه	No Derivative Works لا أعمال مشتقة
تسمح للآخرين بتوزيع الأعمال المشتقة تحت رخصة مماثلة فقط للرخصة التي تحكم عملك.	Share Alike المعاملة بالمثل

أما الأشكال الحالية أعلاه Current Versions فتسمح لجميع رخص العموميات الخلافة "بحق محوري" Core right، وهو إعادة توزيع العمل لأغراض غير تجارية دون أي تعديل، والاختيارات ND / NC ستجعل العمل غير مجاني Non-Free، وهناك اختيارات إضافية تشمل C.C.O.، أو ليس هناك حقوق محفوظة (About C.C.O., 2009)، وبالنسبة للبرامج فالعموميات الخلافة لديها ثلاثة، رخص متاحة، وهي: GNU.GPL / GNU – LGPL / BSD فضلاً عن أننا ينبغي أن نشير إلى محاولات سبقت رخص العموميات الخلافة C.C.، مثل: رخصة الإصدارات المفتوحة (OPL) Open Publication License. ورخصة التوثيق الحر GNU, GFDL Free Documentation

License، والتي قصد بها أساساً أن تكون لتوثيق البرمجيات، ولكنها استخدمت كذلك في مشروعات غير البرمجيات مثل موسوعة الويكيبيديا Wikipedia.

#### ٧/١ - المشروعات وبوابات التشريعات التي تتيح المحتويات تحت رخص C.C.

تحتفظ العموميات الخلاقة بدليل محتوى ويكي Wiki للمنظمات، والمشروعات التي تستخدم رخص العموميات الخلاقة (C.C. Content Directories, 2009)، كما تقدم في الموقع الخاص بها Website بدراسات حالة للمشروعات، التي تستخدم رخص C.C. عبر العالم (C.C. case Studies)، كما أن المحتوى المرخص لـ C.C. يمكن إتاحتها من خلال عدد من أدلة المحتوى ومحركات البحث.

وفي يناير ٢٠٠٩ قامت بعض محطات الإذاعة (محطة الجزيرة بقطر) بإرسال محتوى الصراع الخاص بغزة بين الفلسطينيين والإسرائيليين تحت تخصيص C.C. رخصة ٣,٠ - كما يلي:

- Wikipedia (C.C. by sa, June 2009).
- Wiki (C.C. by sa, since June 2009).
- Citizendium (C.C. by s.a).
- Knol (C.C. by or CC by nc - s.a).
- Ardoins (C.C. by s.a).
- NINJAM (C.C. by s.a).

#### بوابات التشريعات Jurisdiction ports

لقد أعدت رخص العموميات الخلاقة الأصلية غير المحلية بواسطة النظام القانوني (التشريعي) الأمريكي، وبالتالي فالكلمات والصياغة يمكن ألا تتفق مع التشريعات الأخرى، ولمواجهة هذه القضية فقد بدأت C.C. في صياغة رخص البوابات الأخرى لتلائم حقوق التأليف المحلية والقانون الخاص بها، وفي مايو ٢٠١٠ كان هناك عدد (٥٢) رخصة في التشريعات المحلية، بالإضافة إلى عدد (٩) تشريعات في طريقها للصدور، وبالتالي دخلت بلاد أخرى في المشروع العالمي.

## ٨/١ - استخدام العموميات الخلاقة في الأعمال العلمية:

هناك عديد من الأعمال العلمية التي نشرت على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)، باستخدام التراخيص الخاصة بسـ C.C. ويمكن الإشارة إلى بعضها:

أولى رسائل الدكتوراه المنشورة ضمن ترخيص العموميات الخلاقة، نوقشت من قبل Evinin Oleg بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٦ بمعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا "Caltech" في تخصص الفيزياء. (موقع معهد Caltech)، ثم رسالة دكتوراه لـ Mathias Klang بتاريخ 26 Oct. 2006 بجامعة Goteborg بالسويد، تحت عنوان: Disruptive Technology: Effects of Technology Regulation on Democracy (موقع digital-rights.net)

ومن بين عديد من الكتب تم نشرها ضمن تراخيص العموميات الخلاقة، نذكر كتاب "الشبكات اللاسلكية في الدول النامية"، بنسخته الإنجليزية وترجمته العربية مجاناً ضمن اتفاقية ترخيص المشاع الإبداعي أو العموميات الخلاقة Creative Commons. وقد نشر هذا الكتاب تحت اتفاقية النسبة - نفس الشروط نفسها "Attribution Share-Alike"، التي تتيح لأي شخص كان، تحميل هذا الكتاب وطباعته وتعديله وإعادة توزيعه بحرية تامة؛ حتى تتمكن من الوصول إلى أعرض شريحة ممكنة من القراء بغية نشر المعرفة في مجال الشبكات اللاسلكية منخفضة التكاليف، (موقع lasilky.org وكتاب The public domain)، الذي تم نشر محتوياته وترخيص نسخه، وإعادة طبعه واشتقاق مادته، ومنع مؤلفه من الاستغلال التجاري فقط. (James Boyle, 2008)

كما حولت مؤسسة ويكبيديا ترخيص محتويات الموسوعة الإلكترونية ويكبيديا وكافة مشاريعها إلى ترخيص "Creative Commons BY-SA-3.0"، بعدما كانت تستخدم رخصة جنوة للوثائق الحرة (GFDL).

كما نشهد تحول هيئات حكومية من نظام حقوق التأليف التقليدي "جميع الحقوق محفوظة" إلى ترخيص محتوياتها باستخدام العموميات الخلاقة، مثل "المكتب الأسترالي للإحصاء" L Australian Bureau of Statistics (ABS)، وهو بذلك يكون أولى الهيئات الحكومية، التي تستخدم هذه التراخيص في إتاحة محتوياتها (موقع المكتب الأسترالي للإحصاء).

من بين المدارس المتخصصة في علوم المكتبات والمعلومات، التي بدأت تعتمد العموميات الخلاقة في نشر محتويات مكتبتها، نذكر المدرسة الوطنية للمتخصصين في علوم المكتبات ENSSIB بفرنسا، التي تقترح بل وتطلب من منتسبيها نشر أعمالهم ضمن اتفاقيات العموميات الخلاقة، وبلغ حجم الأعمال المنشورة ضمن هذه التراخيص ٤٦١٢٠ وثيقة، أي ما يعادل ٢٠% من محتويات مكتبتها الرقمية. (موقع [enssib.fr](http://enssib.fr))، كما يوفر معهد مساشوستس موقع المناهج الدراسية المفتوحة في عديد من المجالات MIT Open Course Ware تحت تراخيص العموميات الخلاقة غير التجارية. (Gurell, Seth 2008).

وقد عرف عديد من مواقع الويب تحولاً نحو ترخيص محتوياتها ضمن العموميات الخلاقة، فهي تسمح باستنساخ المادة وتعديلها واشتقاقها والإضافة عليها وتوزيعها مثل موقع [lewebpedagogique.com](http://lewebpedagogique.com) وموقع [openaccess.inist.fr](http://openaccess.inist.fr)، كما يتيح موقع فليكر "Flickr" أكبر موقع للصور محتوياته تحت تراخيص العموميات الخلاقة الذي فاقت محتوياته ١٠٠ مليون صورة. موقع [creativecommons.org](http://creativecommons.org))

هذا ويعد ترخيص المحتوى بشكل حر أمراً لا مئاض منه في ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة، فحتى دور النشر لم تسلم منه، فقد شرع الناشران Taylor & Francis و Oxford University Press في اقتراح تراخيص العموميات الخلاقة للمؤلفين، الذين يفضلون نشر مؤلفاتهم دون قيود - مقابل مبالغ مالية. كنوع من النشر المزدوج أو الهجين بين من يفضلون الاحتفاظ بكامل حقوقهم، وبين من يكتفون ببعضها فقط. كما تعترم إحدى دور النشر الكبيرة في أوروبا على وجه التحديد هولندا "Elsevier" إتاحة جميع دورياتها على شبكة الإنترنت البالغ عددها ١١٠٠ دورية. (حنان الصادق بيزان ، ٢٠٠٩م)، كما يتيح الناشر العلمي Public Library of Science Plos جميع محتويات دورياته السبع ضمن ترخيص "النسبة" من العموميات الخلاقة. المصدر (Creative commons. Org).

إن الملاحظة الدقيقة للأدب المنشور ضمن اتفاقيات العموميات الخلاقة من حيث الكم والنوعية، تشير إلى أن هناك تحولاً حقيقياً نحو استخدام هذه التراخيص كنوع من الحماية الفكرية في الوسط الرقمي، وأن هناك إقبالاً عليها من قبل جهات متعددة

تنوعت بين جهات رسمية، ومؤسسات ومبدعين من مختلف التخصصات. فحبذا لو تعمم هذه المبادرة، من أجل تشاطر واستغلال عادل للمعرفة، وبلوغ غاية الوصول الحر، التي سوف تسهم في ردم الهوة، التي تفصل العالم المتقدم عن الدول النامية والعالم العربي بشكل خاص.

#### ٩/١ - العموميات الخلافة بين عالم الشمال والجنوب:

تذهب الباحثة هالة السلماموي (Essalmawi, Hala, 2010) إلى أن الحضارة العربية الإسلامية قد دافعت عن الانفتاح على الحضارات السابقة اليونانية والفارسية وغيرها من الحضارات، التي ترجم العرب من تراثها إلى العربية، واستوعب العرب هذه الحضارات، وأضافوا إليها ليشكلوا حضارة عربية إسلامية، قام الغرب بترجمة كثير من تراثها إلى اللاتينية ثم إلى اللغات الأوروبية الأخرى. (See Adam, Meg and othes)

لقد أدى اختراع الطباعة المتحركة على يد جوتنبرج (حوالي ١٤٥٠م)، وما تبعها من ثورة صناعية في أوروبا إلى زيادة عدد الكتب المطبوعة، وأصبح الكتاب في كل يد كأداة لثورة تعليمية وعلمية، أعقبتها ثورة في أشكال الاتصال الأخرى الطباعية والإلكترونية في أوروبا وأمريكا، ثم في كل دول العالم بدرجات متفاوتة.

وقد أدت هذه التطورات إلى ابتداء قوانين حقوق الملكية الفكرية بصفة عامة وحقوق التأليف بصفة خاصة؛ من أجل تشجيع الابتكار والإبداع، لا بالنسبة للمخترعين وحدهم، بل من أجل تطوير المجتمع ودعم ثقافته وإبداعاته كذلك.

ولكننا لا بد أن نشير هنا، ومنذ البداية، أن القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين قد شهدا قرصنة واضحة مارستها الدول المتقدمة الحالية (أمريكا وألمانيا وإنجلترا وفرنسا والاتحاد السوفيتي (السابق) وغيرهم) لبناء حضارتهم العلمية والثقافية، وتثير هذه الدول المتقدمة في الوقت الحاضر موجة سخط على الدول المتنامية؛ نظراً لأن هذه الدول الفقيرة قد اتخذت القرصنة سبيلها للتقدم خصوصاً عن طريق الإنترنت، وكان من أثر ذلك صدور قوانين صارمة مثل قانون حق التأليف الرقمي للألفية الثالثة (DMCA)، والذي صدر في أمريكا عام ١٩٩٨، والذي يراه عديد من المفكرين يلغى الاستخدام العادل Fair Use، وهو الاستثناء الأساسي في قوانين حق التأليف على المستوى العالمي ضد الحماية المطلقة لحق التأليف.

هذا ويشهد الوقت الحاضر اتجاهات واضحة إلى الحفاظ على حقوق المبدعين متساوية في ذلك، مع الحفاظ على حقوق المجتمع في الاستفادة من إبداعات المؤلفين كوسيلة للانفتاح والعموميات Openness and Commons، والمتصلة بدعم إتاحة المعرفة وتعميق المشاع الإبداعي للمعرفة بين الناس في جميع أنحاء العالم، وازدهرت بذلك حركات برمجيات المصادر المفتوحة والمجانية والإتاحة الحرة، والعموميات الخلاقة ضمن التوجهات المعاصرة لمجتمعات المعرفة؛ حيث تعتبر المعرفة ك رأس مال ثروة الأمم المتقدمة المعاصرة.

ولابد من الإشارة إلى المنظور الإسلامي لحقوق الملكية الفكرية (بركات محمد مراد ٢٠٠٢) حيث أكد بركات محمد مراد على أن أصل الملكية هي للخالق سبحانه وتعالى، وعلى الإنسان واجب تعميم هذه الأرض واستخراج كنوزها والإفادة منها في تطوير حياته، مع مراعاة حق الآخر وحق النفس وحقوق الجماعة؛ لأن الصالح العام سيراى في كل حق فردي، وقد جاء في مقال فاطمة الوهيبى أنه لابد من تحديد مفهوم المؤلف، مع الكشف عن فوارق مهمة بين طبيعة الخطاب الأدبي والخطاب التأليفى العلمى، وما يترتب على ذلك من فوارق تتصل بقضية الابتكار والسراقات في كلا الخطابين.

وجاء في موضع آخر أن فولتير الكاتب الفرنسى الشهير حينما اتهم بالسرقة من أفكار الآخرين قوله إذا كنت أسرق أفكارى من الآخرين، فإن هذا الغير قد سبقنى بسرقة أخرى من غيره أيضا.

والباحثون يرون في ذلك جدلية مستمرة، تتصل بالابتكار والإبداع ومدى ارتباط حقوق الملكية الفكرية بتعريفات متفق عليها عن هذه الملكية الفكرية.

#### ١٠/١ - البلاد العربية ودخولها رخص العموميات الخلاقة C.C.:

لقد كانت المبادرة بواسطة اثنين من المحامين الأردنيين، هما: زياد ماراqa ورامى علوان الذين يعملان في مؤسسة أبو غزالة القانونية، حيث قاما بترجمة الرخصة العربية الأولى للعموميات الخلاقة عام (٢٠٠٤).

أما الدكتور أنس طويلة، وهو خبير في تكنولوجيا المعلومات في سوريا والذي اقتنع بالفلسفة والمبررات وراء الـ C.C.، وأنشأ أول موقع على الويب لتشجيع تبني

C.C. بالعالم العربي، وأطلق عليها اسم العموميات العربية Arab Commons، وأقنع عدداً من المؤلفين بنشر أعمالهم تحت رخص الـ C.C.، وفي ديسمبر ٢٠٠٧ وصلت العموميات العربية إلى (١١) كتاب نصي Text book وسبعة أعمال شعرية، وعدد (٤٦) أعمال فنية ومجلة واحدة وعدد (١١) مقال باللغة العربية وكلها صدرت تحت رخص C.C.<sup>(\*)</sup>.

وتضيف مصادر أخرى إلى العموميات الخلاقة حالياً (٢٠١٠) تحسوي على ٤ دواوين شعرية، و ٥ كتب علمية، ودوريتين للتدريب ومقابلة صوتية، وعشرات المقالات العلمية والأدبية ومجلة دورية و ٢٨ لوحة فنية (موقع [www.arabcommons.org](http://www.arabcommons.org)).

وتضيف الدراسة التي بين أيدينا إلى نشاط مكتبة الإسكندرية في هذا المضمار<sup>(\*\*)</sup> حيث تقوم بعمل ورش عمل سنوياً منذ عام ٢٠٠٧ لزيادة الوعي بالأدوات الجديدة لإتاحة المعرفة وبنائها، ويحضر هذه الورش عادة أطراف عديدة من القضاة والمحامين والباحثين والأمناء وغيرهم، وتقدم موضوعات مختلفة، مثل: الملكية الفكرية، والوصول الحر إلى المعرفة بالنسبة للصحة العامة، إصدار الرخص، وقضايا المصدر المفتوح، واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة، فضلاً عن إعدادها لأول مسودة لرخص C.C. في مصر، وعرضت للمناقشة العامة على الإنترنت (Intellectual property, May 2007).

ويجب الإشارة إلى أن شبكة الجزيرة هي أول وأهم المستفيدين من رخص C.C. [http:// C.C. aljazeera.net](http://C.C.aljazeera.net) (10 feb. 2010)

وتخدم مستودعات العموميات الخلاقة للجزيرة عام ٢٠٠٩ قسماً من موقع الويب، التي تضم سجلات الفيديو لرخص C.C. ذات النسب العام.

C.C. Attribution License وهذه متاحة للمستفيدين حيث تضم توثيق الحرب بين إسرائيل والفلسطينيين، خصوصاً الفظائع التي ارتكبت ضد الأطفال فضلاً عن أن الجزيرة قدمت بلوج الجزيرة Al Jazeera Blogs

<http://creativecommons.org/weblog/entry/18599> (20 feb. 2010)

(\*) <http://arabcommons.org> (20 feb. 2010)

(\*\*) <http://bibalex.org/a2k/References.aspx> (20 feb. 2010)

وهو موقع ويب يقدم المقالات المكتوبة بواسطة الصحفيين المشهورين من شبكة تليفزيون الجزيرة، وهي صادرة تحت رخصة CCBY-NC-ND

وتحت موقع الإنترنت ([http://creativecommons.org/press-releases/entry/12166\(4/2/2010\)](http://creativecommons.org/press-releases/entry/12166(4/2/2010))) يجد القارئ فيه لأول مرة إصدار موقع فيديو بواسطة محطة إذاعية للأخبار تحت رخصة التخصيص العام ٣,٠ العموميات الخلاقة، والذي يسمح بالاستخدام التجاري وغير التجاري.

وقد قام محمد نانا بهاي Mohamed Nana Bhay رئيس الميديا الجديد في الجزيرة بتقديم مشروعه غير المسبوق عن حرب غزة بين إسرائيل والفلسطينيين للعالم كله، وقد علق لارنس ليزج Lawrence Lessig مؤسس منظمة العموميات الخلاقة أستاذ القانون بجامعة ستانفورد على ذلك بقوله إن محطة الجزيرة تقوم بتعليم درس مهم عن كيفية بناء صرح لحرية التعبير؛ أي إنها تقدم مصدراً مجانياً للعالم.

أما بالنسبة لمصر، فقد جاء تحت العنوان:

<http://creativecommons.org/weblog/entry/20415>

تنزيل ٢٠١٠/٢/٤ ما يلي:

مسودة رخصة العموميات الخلاقة المصرية مفتوحة للمناقشة المفتوحة، اليوم بدأ الفريق القانوني برئاسة هالة السلاوى في إنتاج أول مسودة رخصة مصرية للعموميات الخلاقة (BY-NC-SA) متوافقة مع القانون المصري (pdf).

١١/١ - الإنتاج الفكرى العربى عن العموميات الخلاقة:

وأخيراً نختم هذا الجزء من الدراسة بما ختمت به د. بوعنافة سعاد دراستها عن دور العموميات الخلاقة في دعم حركة الوصول الحر، والتي قدمتها في المؤتمر العشرين للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات (اعلم)، والتي جاء فيها عن أوضاع العموميات الخلاقة في الوطن العربى كما يلي:

من خلال ملاحظة ما هو متاح على موقع العموميات العربية، يمكننا استخلاص عدة نقاط، من أهمها:

- ضعف الإنتاج الفكري المنشور ضمن تراخيص العموميات العربية الخلافة، لعدة أسباب، منها: تخوف الباحث العربي من نشر أبحاثه في الوسط الرقمي، ووجود نسبة قليلة من الباحثين، الذين أودعوا بحوثهم في أرشيفات مفتوحة ودوريات الوصول الحر، وهو ما توصلت إليه دراسة وحيد قدورة ٢٠٠٦م، ودراسة الشوابكة وبوعزة ٢٠٠٧.
- معرفة غير كافية بالعموميات الخلافة ودورها في إتاحة الإبداع من جهة، وحمايته من جهة ثانية.
- العموميات العربية لم تصل مرحلة النضج في العالم العربي؛ إذ إنها تتطلب دراسة معمقة من أجل مواءمتها مع ما يناسب حقوق التأليف في الوطن العربي، والتي تعرف تعثراً وفجوات عديدة منعتها من دخول العصر الرقمي.
- خصوصيات تشريعات الملكية الفكرية في البلدان العربية، تتطلب دراستها وترجمتها وإدراجها في التشريعات العربية حسب كل حالة.
- لم تعمم العموميات الخلافة على كافة الدول العربية، وتعتبر الأردن البلد الوحيد في العالم العربي الذي بدأ يحضر لدمجها في تشريعات حقوق التأليف. كما شرع في ترجمة نصوص هذه الاتفاقيات؛ من أجل إدراجها في التشريع الأردني (ولعل مكتبة الإسكندرية قد اتخذت خطوات جذرية في تعميم C.C. بمصر).
- تعد مبادرة إنشاء موقع للعموميات العربية عملاً تجب الإشادة به، لكنها تبقى مبادرة فردية، حبذا لو تلقى العناية من طرف هيئات رسمية أو جمعيات مهنية أو اتحادات حتى يكون له أكبر الأثر، ويستقطب المبدعين والمفكرين العرب لنشر أبحاثهم ضمن هذه التراخيص.

## ١٢/١ - العموميات الخلافة بديل مناسب لكل الحقوق المحفوظة والجانب المظلم للويب Web2.0.

في دراسته عن اختراق ومخالفة حق التأليف واعتباره الجانب المظلم للويب web2.0، ذهب الباحث دانيال نيشن Nations, Daniel إلى أن ظهور جيل web 2.0 قد اعتمد على المشاركة Collaboration على نطاق كوني، وهذا شيء عظيم في حقيقة الأمر؛ لأنه أدى إلى مواقع مثل الوكيبيديا Wikipedia، ولكن له جانباً مظلماً آخر، وهو مخالفة واختراق حق التأليف.

واستطرد دانيال نيشن في دراسته إلى كيفية معالجة حق التأليف في Web 2.0 وقال إنه من حسن الطالع أن الويب الاجتماعي Social web لديه الإجابة لنا، فالعموميات الخلاقة هي بديل مناسب لكل الحقوق المحفوظة".

فالعموميات الخلاقة تسمح لحامل حق التأليف بالاختيار بين رخص عديدة تدلنا على الحقوق الممنوحة بلغة سهلة للغاية لأي حالة أو للمستخدمين، خارج النطاق التجاري فقط، فضلاً عن إمكانية منح حق التعديل modify للعمل ليلتئم احتياجات المستخدمين.

ويجب هنا أن تنوه إلى أن العموميات الخلاقة ليست بديلاً لحق التأليف، فأولئك الذين يستخدمون العموميات الخلاقة مازالو يمتلكون حق التأليف لأعمالهم، وببساطة فهم قد قاموا بترخيص الاستخدام من خلال العموميات الخلاقة.

ومع ذلك فالعموميات الخلاقة لا تقوم بحل جميع قضايا web 2.0، فالويب 2.0 يدور حول المشاركة في المعلومات، فكيف لنا أن نشارك إذا لم يكن جميع المستخدمين مشتركين في العموميات الخلاقة.

## ثانياً: الدراسات الأكاديمية في التعليق على C.C. والاختبار أمام المحاكم

### تقديم:

يتناول هذا الجزء الثاني من الدراسة بعض المعارضات للعموميات الخلاقة من قبل بعض الدارسين، والرد على هذه المعارضات بالأدلة العلمية والمنطقية، فبعض الناقدين يشيرون إلى أنه لماذا يرضى المؤلفون بشيء أقل من "جميع الحقوق محفوظة"، والبعض الآخر يرى أن ذلك كان متاحاً في قوانين حق التأليف السابقة التي تحدد الحقوق الاستثنائية، والتي يمكن أن يقرر فيها ما يرغب في منحه من عدمه، كما يتساءل البعض عن مدى فائدة العموميات الخلاقة للفنانين، والبعض أيضاً يتساءل عن مدى عمومية Commonness هذه العموميات الخلاقة، فضلاً عن أن البعض يسيء استخدام تلك الرخص، كما أنها فشلت في منح الحرية الكاملة للاستخدام، وغيرها من الجوانب التي يتناولها هذا الجزء.

١/٢ - تعليقات وملاحظات الباحث كيم مينجونج (Kim, Minjeong, 2007)

يذهب كيم إلى أنه اتبع في دراسته ثلاثة مناهج، وهي: (١) تحليل محتوى الأعمال المرخصة بالعموميات الخلاقة في الفترة من يناير / فبراير ٢٠٠٥. (٢) القيام بمسح ميداني معتمداً على الويب للتعرف على المستخدمين لـ C.C. (٣) القيام بمقابلات معمقة مع غير المستخدمين من C.C.، والذين كانوا يمثلون الصناعات الرئيسية للتعرف على آرائهم؛ بالنسبة لقانون حق التأليف وأفكارهم عن رخص C.C.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن رخص العموميات الخلاقة مرنة بدرجة كافية للاستجابة للشروط الثلاثة الخاصة، التي وضعتها الدراسة، وهي:

- ١- ضرورة أن تعكس هذه الرخص طرق إنتاج الأعمال الإبداعية.
- ٢- أن تخدم وأن تحمي المصالح الشخصية للمبدعين.
- ٣- أن تخدم وأن تحمي المصالح العامة للمستخدمين.

كما تشير نتائج الدراسة إلى أن رخص C.C. تعكس بدقة الطرق، التي ينتجون بها أعمالهم الابتكارية، فضلاً عن خدمة المصالح الخاصة للمبدعين والمصالح العامة للمستخدمين، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١- فالعموميات الخلاقة تقترض أن الأعمال الخلاقة مبنية على الماضي، ولتشجيع الأنشطة الخلاقة التعاونية، فإن رخص العموميات الخلاقة مصممة بطريقة تشجع إعادة استخدام العمل الذي يحمل حق التأليف. أما المسح المعتمد على الويب، فقد أظهر أن التأليف المنفرد كان الشكل المسيطر على الإبداع، ولكن المرخصين للعموميات الخلاقة يقدرون كثيراً قدرتهم على استخدام أعمال الآخرين، لقد قام الأفراد ببنّي رخص العموميات الخلاقة في التأليف الفردي، فضلاً عن الآخرين المشتركين في التأليف التعاوني عن طريق الويكي Wikis.

٢- لقد أظهر المسح المعتمد على الويب الاهتمامات والمصالح الفردية للحاصلين على رخص C.C.، ومن بينها الرضى الشخصي وبناء السمعة العلمية، فضلاً عن المصالح الاقتصادية التي يجب حمايتها، حتى يمكن لهؤلاء المبدعين القيام بمزيد من الادعاءات. كما أن المستجيبين للمسح كانوا راضين بشكل كبير برخص C.C.، والتي قامت بخدمة مصالحهم الإبداعية المتعددة.

٣- لقد أظهرت الدراسة أن العموميات الخلافة قد قامت بخدمة المصالح العامة للمجتمع البحثي، عن طريق تقديم تجمع للأعمال الثقافية Pool of cultural works، والتي يمكن أن يستخدمها أي فرد فيهم عن طريق تيسير الإطلاع على إبداعاتهم الجديدة.

كما تشير النتائج أيضاً إلى أن بعض الافتراضات assumptions التي يتمسك بها بعض الذين تمت معهم المقابلات، والتي تمثل رؤية الملكية الخاصة عن رخص الـ C.C.، هذه الافتراضات غير صحيحة. ويمكن أن تتلخص وجهات نظرهم فيما يلي:

١- قالوا بأنهم لا يرون الدواعي التي قد يراها الحاصلون على حق التأليف أن يقبلوا بحماية أقل من تلك التي يمنحها لهم القانون.

٢- أن رخص الـ C.C. يمكن أن تكون مفيدة في بعض الحالات، ولكنهم يرون أن أي مالك لحق التأليف لن يقبل باستخدام رخص C.C. في الأعمال القابلة للتوزيع التجاري نظراً لما سيناله من أرباح.

٣- قالوا بأن ما يتيح لهم رخص الـ C.C. في بناء حقوقهم الخاصة في التأليف - كانت دائماً مكفولة عن طريق الاتفاقات الفردية، وعن طريق الرخص المكفولة بقانون حق التأليف.

ولكن نتائج هذه الدراسة تتناقض مع هذه الرؤيا الثلاثية للاعتبارات التالية:

١- لقد أظهرت هذه الدراسة أن مختلف الحاصلين على حق التأليف يريدون حماية أقل من "جميع الحقوق محفوظة"، والتي يقدمها قانون حق التأليف التقليدي؛ فهم يختارون من عناصر رخص الـ C.C. المختلفة طبقاً لاحتياجاتهم المختلفة، وعلى سبيل المثال فاختيارات الفنانين لعناصر رخص C.C. كانت مختلفة عن اختيارات المهن الأخرى، فضلاً عن أن الأغلبية من الذين حصلوا على رخص الـ C.C. يعترفون بالدين الفكري للمؤلفين الآخرين، وبالنسبة لهم، فإنها تسمح للمؤلفين يأتون بعدهم في الاقتباس من أعمالهم الأصلية تحت رخص الـ C.C.، كان أكثر أهمية من ممارسة التحكم الكامل تحت قانون حق التأليف.

٢- المكاسب المالية من أعمالهم التي لها حق التأليف ليست في الحقيقة خطيرة أو مشكلة Critical عند الحاصلين على رخص الـ C.C. كجماعة، فكثير منهم يبتكرون نظراً لحبهم للابتكار، وكثير منهم يشتركون بأعمالهم لأنهم يعتقدون

في أهمية المشاركة، والبعض الآخر يبتكرون؛ ليتم الاعتراف بهم في الوسط الأكاديمي، وهم يوزعون أعمالهم بشكل واسع طبقاً لرخص الـ C.C. لبناء سمعتهم وشهرتهم. ومع ذلك فإن الحالة الواقعية تشير إلى أن المرخصين لـ C.C. لا ينتجون الأعمال الابتكارية الصالحة تجارياً. كما يعتبر بعض المستجيبين للمسح، والذين يعتبرون أنفسهم فنانيين مهنيين يولدون أن بعض أو كل دخلهم من الأعمال الخاضعة لحق التأليف، كما أن هناك بعض الذين اختاروا رخص الـ C.C. لتسويق أعمالهم كمنتجات متاحة تجارياً.

٣- أما بالنسبة للنقطة الثالثة، فينبغي أن يقال بأن تصميم الفرد لحق التأليف الخاص به كان دائماً أحد اختياراته، وقد جعله الـ C.C. متاحاً بسهولة لكل الناس. فمن بين ٩٠% من الأعمال الحاصلة على رخص الـ C.C. هي لابتكارات فردية، كما أن الاستخدام الواسع لرخص C.C. بين الأفراد، تمثل الجذور الأصلية grassroots للأدوات القانونية عديد من مستخدمي الإنترنت، فالآن يستطيع الناس بسهولة أن يجدوا الأعمال الحاصلة على حق التأليف.

والتي يمكن أن يستخدموها تحت شروط معينة؛ نظراً لأن هذه الشروط موسومة بعلامات رقمية معيارية Standardized digital labels.

وفي الختام فالذي لم تقم هذه الدراسة بتغطيته، أنها لم تدعم بوضوح أي واحدة من الرؤيتين المتصلين بحق التأليف؛ أي إن الـ C.C. لم تقم بحل النزاع أو الصراع Conflict بين الرؤيتين المتمثلتين في المصالح الخاصة والمصلحة العامة. ومع ذلك، فيمكن أن يقال بأن الـ C.C. يمكن أن تخفف بعض المشكلات التي سببها هذا الصراع؛ لأن الـ C.C. قد أتاحت لمختلف المبدعين في العصر الرقمي اختيارات متعددة، أي إنها قدمت لهم حريات مختلفة، فالمبتكرون والمبدعون يمكنهم الآن استخدام رخص الـ C.C. طبقاً لمصلحتهم الخاصة، بدلاً من خوفهم من المخالفة والتعدى الجماعي على حق التأليف الخاص بهم، وأن تتم آلية حماية حق التأليف المقيدة، هذا، فضلاً عن أن الـ C.C. قد رفعت من الوعي العام لعلاقة حق التأليف بالإبداعية والحرية، وحققت وشجعت المبدعين المتفرقين جغرافياً إلى الالتقاء والاعتماد بعضهم على بعض، ومن هذه الجوانب يمكن أن نقول بأن الـ C.C. قد أسهمت في نمو عموميات ثقافية Cultural Commons، والتي يمكن أن يفيد منها الجميع.

٢/٢ - النقد العام للعموميات الخلافة C.C. وردود الفعل على هذا النقد:

١/٢/٢ - مناقشة شعار بعض الحقوق محفوظة:

يؤكد الباحث بنجامين توث Bengamin Toth إلى أن أهداف [C.C.] تتم خدماتها بواسطة نظام حق التأليف السائد، وأن شعار "بعض الحقوق محفوظة" ضد "جميع الحقوق محفوظة" يخلق اختلافاً زائفاً؛ لأن حق التأليف يقدم لنا قائمة بالحقوق الاستثنائية للحاصل على حق التأليف، والتي يقرر فيها ما يرغب في بيعه أو منحه أو ما يريد أن يحتفظ به، وبالتالي ليس C.C. بديلاً لحق التأليف (peter bengamin, Toth, 2009)، وهناك نقاد آخرون يخشون أن يحل C.C. محل نظام حق المؤلف، ويقضى عليه عبر الزمن.

ومن هنا فيؤيد البعض مراجعة قانون حق التأليف، وأن [C.C.] قد يؤدي إلى عدم تعبئة الناس نحو تغيير حق التأليف؛ خصوصاً أمام القوانين العنيفة التي أصدرتها الولايات المتحدة مؤخراً (مثل DMCA وغيرها).

وهناك بعض النقاد مثل ميريتزا شافر (Maritza Schaeffer 2009)، الذين يعتقدون أن نظام العموميات الخلافة غير متماسك إلى حد كبير، وأنه لا بد من الحرص ضد السماح لبعض مصادرها الغالية الثروة - وهي إبداعية الأفراد - من أن يقذف بها ببساطة في العموميات واستغلالها ببعض الموتورين.

ويتساءل بعض الناقدين عن رخص العموميات الخلافة ومدى فائدتها للفنانين؛ لأن العموميات الخلافة موجهة أساساً نحو الثقافة Remix Culture، والتي لا تعكس الاحتياجات الحقيقية خصوصاً في عالم الفنون المرئية Visual Arts، كما يبدي بعض النقاد قلقهم إلى أن النظام الذي لا يسمح للمؤلفين بالحصول على مقابل نظير ابتكاراتهم. قد يؤدي ببعض الفنانين إلى تجنب المشاركة بأعمالهم (Elbin-Koren, Niva 2006)

ولكن مؤسس العموميات الخلافة لورنس ليزج Lawrence Lessig يرد على هؤلاء النقاد بأن قوانين حق التأليف لم تقدم دائماً الحماية القوية وغير المحدودة، التي يقدمها القانون الحالي، وبعض الأعمال لم تحصل على الحماية نهائياً؛ نظراً لأنها لم تتبع الشكل Format الإلزامي الذي تركه الناس حالياً. (Lessig, Lawrence, 2004)

وهناك بعض التساؤلات الحساسة عن العموميات الخلاقة، وهل ستكون فعلاً عموميات Commons كما تدعى، وهي أن هناك على الأقل بعض القيود التي تحد من قدرة الناس على استخدام المصادر داخل الحقل العام؛ لأنها مقيدة كلية داخل الحقوق الخاصة للآخرين، والتي لا علاقة بينها وبين الحقوق المشتركة مع الجميع، كما أن العموميات الخلاقة لا تقوم بتحديد المقصود "بالإبداعية"، أو ما وجوه العمل التي ستدخل ضمن العموميات.

أما الباحثان دافيد بيرى وجيلز موس David Berry & Giles Moss، فيذهبان إلى أن العموميات الخلاقة ليست هي الآلية الصحيحة لإنشاء العموميات للمحتوى الأصلي؛ لأن العموميات يجب أن تنشأ وتحفظ وجودها من خلال العملية السياسية والنشاط السياسي، وليست من خلال المحامين الذي يكتبون القواعد الجديدة (Moss, Giles, 2005) كما يذهب بعض النقاد إلى أن العموميات الخلاقة ستجعل من تكاثر الرخص أمراً أكثر سوءاً عن طريق تقديم رخص متناقضة ومتعددة (Bengamin. Mabo hill 2000)؛ خصوصاً وأن مواقع الويب للعموميات الخلاقة تشير إلى أنه نظراً لأن كل واحدة من الرخص الست للعموميات الخلاقة تؤدي وظيفتها بشكل مختلف، فالمصادر التي توضع تحت رخص مختلفة قد لا يمكن بالضرورة أن تضم مع بعضها، دون خرق لشروط الرخص، وسوف لا يتم جمعها معاً في عمل مقتبس، دون الحصول على إذن من مالك الرخصة (C.C. Learn Explanations, 2010).

أي أنه في عدم وجود إطار قانوني مشترك يغفل اختلاط الرخص مع بعضها، فإن هذه الرخص يمكن أن تصبح غير صالحة للمشاركة مع بعضها (Fitzgerald, Michael, 2005)

### ٣/٢ - سوء استخدام الرخص تحت نظام C.C.

ذهب الباحث اندرو أورلوسكى في دراسته تحت عنوان "مأساة العموميات الخلاقة" (Andrew Orłowski, 2009) إلى أن هناك شكوى من بعض الحاصلين على حق التأليف (دون أن يبين من هم)، والذين يستخدمون الإنترنت يصنفون بالخطأ أعمالهم على أنها محمية برخص العموميات الخلاقة (C.C.)، ثم يعيدون تحميل أعمالهم على الإنترنت، والناقدون (دون أن يبين من هم) يؤكدون أن ذلك يعود إلى

تجاوزهم المشوش عن الرخص، وفي الوقت الحاضر ليس هناك ضوابط للإمساك بهؤلاء المستفيدين، والذي يسيئون استخدام الرخص.

وعلى الرغم من أن العموميات الخلافة تقدم رخصاً متعددة للاستخدامات المختلفة، فهناك بعض النقاد الذين يرون أن هذه الرخص مازالت لا تتناول الاختلافات بين الميديا وبين الاهتمامات المختلفة لمختلف المؤلفين (Elkin-Koren, Niva, 2006)، وعلى سبيل المثال فأحد الناقدين يشير إلى أن صناع الأفلام الوثائقية يمكن أن تكون لهم اهتمامات مختلفة إلى حد كبير، عن أولئك الذين يهتمون بتصميم البرمجيات أو عن أستاذ القانون؛ فضلاً عن أن الناس الذين يريدون استخدام رخص العموميات الخلافة لأعمالهم عليهم تحديد ما إذا كانت أعمالهم تسمح باستخدامها تحت رخص العموميات الخلافة، أم أنهم يريدون إنفاذاً إضافياً.

وقد كتب العالم ليسج Lessig، وهو من رواد العموميات الخلافة، أن محور الاهتمام في العموميات الخلافة هو تقديم أرض وسط بين رؤيتين متباعدتين لحماية حق التأليف - إحداهما تتطلب "التحكم في جميع الحقوق"، والأخرى تتطلب "بعدم التحكم في أي الحقوق"، وأن العموميات الخلافة تقدم اختياراً ثالثاً يسمح للمؤلفين أن يختاروا أي الحقوق التي يريدون التحكم فيها، والحقوق التي يتنازلون عنها (Lessig, Lawrence, 2004)، فتعدد أنواع الرخص يعكس تعدد الحقوق التي يمكن قبولها لدى المبتكرين.

٤/٢ - مؤسسة البرمجيات المجانية The Free Software Foundation ونقدها —  
:C.C.

قام الباحث ريتشارد ستولمان مؤسس هيئة البرمجيات المجانية بالتنديد ببعض رخص العموميات الخلافة؛ لأنها، حسب قوله، لا تعطي كل واحد أقل قدر من الحرية للمشاركة غير التجارية في أي عمل منشور (Stallman, Richard, 2009)، أما ماكوهيل (Mako Hill, Bengamin, 2005) فيؤكد على أن العموميات الخلافة قد فشلت في إرساء "القاعدة الأساسية للحرية"، والتي يجب أن تتم في جميع رخص العموميات الخلافة، والتي يجب أن يلتزم بها جميع المستفيدين والحاصلين على الرخص، وإذا فشل أي جانب في اتخاذ أي المواقف الأخلاقية الحازمة هذه أو قيامه برسم أي خط في الرمال، فسيعتبر ذلك بمثابة الفرصة الضائعة.. لقد حلت الـ C.C. مكان الدعوة إلى

عالم تكون فيه الحقوق الأساسية غير محفوظة، مع النداء الأجوف نسبياً من أجل "بعض الحقوق محفوظة"؛ لأن بعض النقاد يخشون أن تنتقص شعبية العموميات الخلافة من الأهداف الأكثر صرامة.

منظمات المحتوى المجاني الأخرى

## ٥/٢ - بعض النقد للرخصة غير التجارية

يشير الباحث إريك مولر (Moeller, Erik, 2006) إلى بعض النقد حول استخدام العموميات الخلافة للرخصة غير التجارية، وهي أن الأعمال التي توزع تحت رخص العموميات الخلافة ليست متوافقة مع العديد من مواقع المحتوى المفتوح، بما في ذلك موسوعة الويكيبيديا، وهي التي تسمح بشكل صريح بل وتشجع بعض الاستخدامات التجارية، ويشرح مولر Moeller ذلك بأن الناس الذين يمكن أن يتم إيذاؤهم برخصة Non-Commercial - NC ليسوا مؤسسات وشركات ضخمة، بل هم صغار المطبوعات مثل وبلوجر Weblogs أو محطات الراديو، التي تمول بواسطة الإعلانات أو الصحف المحلية.

ويستجيب الأستاذ ليسج Lessig لهذا النقد بأن نظام حق التأليف الحالي يؤدي أيضاً التوافق Compatibility، وأن المؤلفين يمكن أن يقللوا عدم التوافق هذا عن طريق اختيار أقل الرخص المفيدة (Lessig, Lawrence, 2005)

بالإضافة إلى أن رخصة (NC) غير التجاري مفيدة بالنسبة لمنع الآخرين من الإفادة من عمل مؤلف آخر، عندما يكون المؤلف الأصلي مازال يخطط في فعل ذلك بالمستقبل.

## ٦/٢ - مؤسسة دبيان والخطوط المرشدة للبرمجيات المجانية (DFSG)

المحافظون على مؤسسة دبيان (المسئولة عن توزيع Gnu & Linux) المعروفين بصلاية تمسكهم بتعريفهم المحدد لحرية البرمجيات، لا يعتقدون أن رخصة التخصيص للعموميات الخلافة وهي أقل الرخص تقييداً، تتطابق مع القواعد المرشدة لرخص البرمجيات المجانية لديبيان (DFSG)؛ نظراً لأن رخص العموميات الخلافة ضد نصوص Digital Rights Management (DRM) (أي ضد إدارة الحقوق الرقمية، والتي

يمكن أن تقيد إعادة التوزيع الخاصة إلى حد ما) كما أن متطلباتها في الفقرة ٤٩ أن المستفيدين يمكن أن يزيلوا سند المؤلف حسب طلب المؤلف (Prodromou, Evan, 2005).

ولما كانت الرخص الأخرى مشابهة لرخص التخصيص للعموميات الخلافة مع مزيد من المقيدات، فإن ديبين تعتبرها غير مجانية للأسباب نفسها، وقد كانت هناك جهود لإزالة هذه المشكلات في الشكل الجديد لرخص ٣,٠؛ حتى تكون متطابقة مع (DFSG) (Galick, Mia, 2007).

وبالمقارنة مع رخصة C.C. SA 2.0، فإن الشكل ٣,٠ يعتبر متطابقاً مع الـ DFSG (أي متطابقاً مع رخص البرمجيات المجانية لديبين) (the DFSG and Software license, 2009).

٧/٢ - بعض الحالات القانونية أمام المحاكم:

#### (أ) صحيفة التابلويد الهولندية *Dutch Tabloid*

لقد كان أول اختبار لرخصة العموميات الخلافة في المحكمة في أوائل عام ٢٠٠٦، عندما رفع آدم كوري Adam Curry قضية ضد صحيفة التابلويد الهولندية، والتي نشرت بعض الصور بدون إذن من إحدى صفحات صحيفته، وكانت هذه الصور مرخصة تحت رخصة العموميات الخلافة غير التجارية.

وبينما كان الحكم في هذه القضية لصالح آدم كوري، فإن صحيفة التابلويد تجنبت دفع تعويض له، ماداموا لم يكرروا هذه الإساءة. وبتحليل هذا القرار، نشير إلى أن قرار المحكمة الهولندية يستحق الملاحظة؛ نظراً لأنه يؤكد على أن شروط رخصة العموميات الخلافة.. وبالتالي فهي تلزم المستفيدين لهذا المحتوى، دون التعبير عن ذلك صراحة، أو أن تكون لديه معرفة بشروط هذه الرخصة (Cohen, Noam, 2007)

#### (ب) موسيقى العموميات الخلافة في المحكمة الإسبانية (٢٠٠٦)

القضية في هذه الحالة لم تكن تتعلق برخص العموميات الخلافة ومدى كونها ملزمة، ولكن بدلاً من ذلك هل المجتمع المجمع Collecting Society في إسبانيا يمكن أن

يجمع إتاوات أو رسومًا من أحد البارات (أو الملاهي)، والتي قامت بعزف موسيقى مرخص لها من قبل العموميات الخلاقة؟ ففي هذه القضية فقد تم رفع قضية مالك ديسكو، يقوم بالأداء العام للموسيقى، والمفروض أنها تدار بواسطة جمعية التجمع Collecting Society (وهي الجمعية العامة للمؤلفين والمحررين (SGAE)، ومع ذلك فقد رفضت المحكمة درجة أولى Lower Court مطالب الجمعية المجمع؛ نظراً لأنها تحت رخصة العموميات الخلاقة (Mia, Garlick, 2006).

## ملخص الفصل الخامس

لقد كان للتكنولوجيا الرقمية أثرها الواضح والمعقد على قانون حق التأليف، وظهر الصراع واضحاً بين وضع آليات عنيقة وشروط قاسية؛ من أجل انفاذ هذه الحقوق في صالح المؤلفين، كما ظهر في المقابل دعوة قوية أيضاً للوصول الحر لتحقيق صالح المجتمع وتنمية الإبداع .. وتعتبر العموميات الخلاقة كحل قابل للحياة Viable؛ لأنها في الأساس تهدف إلى حل وسط يعمل على تغيير "جميع الحقوق محفوظة" إلى "بعض الحقوق محفوظة"، وأن تكون هناك اختيارات من قبل المؤلف لتحقيق ذلك، وتناولت الدراسة في جزئها الأول تدعيم دعوة العموميات الخلاقة كحل قابل للحياة، وأظهرت في الجزء الثاني صلاحية العموميات الخلاقة وقدرتها على الرد على مختلف الانتقادات والصمود أيضاً في المحاكم، التي اعترض فيها البعض على رخص العموميات الخلاقة.

وقد تناولت الدراسة منظمة العموميات الخلاقة (المشاع الإبداعي)، وأنها تدعم الوصول الحر وإتاحة المحتوى المعلوماتي على شبكة الإنترنت، كما تشرح الدراسة أهم التطورات، التي مرت بها العموميات الخلاقة وشروط الاتفاقيات؛ فضلاً عن أنواع رخص العموميات الخلاقة، ونماذج من استخدام العموميات الخلاقة في الأعمال العلمية، ثم دراسة العموميات الخلاقة بين عالم الشمال والجنوب والبلاد العربية ودخولها في رخص العموميات الخلاقة، وأخيراً دور العموميات الخلاقة بالنسبة للجيل الثاني، وهو Web 2.0، وأن الويب الاجتماعي Social web يمكن أن يكون بديلاً مناسباً للحقوق المحفوظة.

ويؤكد الجزء الثاني على الرد على النقد الموجه للعموميات الخلاقة، ويشير إلى سوء استخدام رخص العموميات الخلاقة وبعض الحالات القانونية أمام المحاكم، والتي صمدت فيها العموميات الخلاقة لمختلف الاتهامات.